

الشرح المطول على زاد المستقنع - كتاب الصلاة للشيخ أحمد بن

عمر الحازمي 5

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد بن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة هذا يقول ما الفرق بين الجنون المقطط وغير المطبق؟ هنا المطبق الذي يستمر به واما غير المطبق الذي يفید - [00:00:01](#)

او يفيق في بعض الوقت دون بعض. يعني قد يكون من اول النهار الى اخره غروب الشمس هو ليس بعقله ثم في آآ بعد الغروب يفيق يدرك هذا موجود. وما قول الامام احمد عن صلاة المجنون يقضي لا المشهور انه لا يقضى. انما هذه رواية - [00:00:27](#)

لذلك بعضهم ضعف هذه الرواية وبينهم الصلاة قلت المراد هنا الترك لا الايجاب لا الايجاب فرق بين يكون العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها. هذا المراد به ماذا؟ الترك لا - [00:00:47](#)

الايجاد وليس الايجاب. المبنج او من شرب دواء فغطى عقله. سواء كان عمدا او مكرها هل يقضى الصلاة وهو الصواب؟ هل يقضى الصلاة؟ قلنا فيه قولهن لاهل العلم اذا جينا من حيث الوصول مكلف وغير مكلف هو غير غير مكلف حينئذ الاصل انه لا يلزمته قضاء لا يلزمته قضاء المراد به اذا - [00:01:07](#)

دخل عليه الوقت وهو مبنج لا يلزمته القضاء. وهذا هو الصواب. لكن اذا كان فرضا اصلا مع البنج ونحوه او فرضين هذى خفيفة القضاء حينئذ لا بأس ان يقال له ا قضى ما لم يشق عليه فان شق فالاصل عدم - [00:01:37](#)

ماذا؟ عدم القضاء هذا هو الاصل. الاصل وعدم القضاء. والاصل عدم التكليف. لانه هو اليقين. اليقين عدم البلوغ حينئذ اذا بلغ نحتاج الى اثبات. لذلك ما ما احتج فيه الى اثبات هو الذي يكون فرعا. وما لا يحتاج - [00:01:57](#)

لا نقول انه هو الاسم. هل يصح ان نقول ان معنى المصلين في قوله صلى الله عليه وسلم نهيت عن قتل المصلين للمتعددين؟ من اين هذا الصلاة يقول للمصلين استنفاع المشتق من من الصلاة طيب الصلاة قلنا لها حقيقة شرعية او لا؟ لا حقيقة - [00:02:17](#)

شرعية اذا جاء لفظ الصلاة الشرع حينئذ نعم حينئذ صرفت على ماذا؟ فسرت بالحقيقة الشرعية. مثل هذه الامر يرد عليهم بالقاعدة التي ذكرناها. يهديك يعني الانسان ينظر في عقله لا لعل المراد به متعددين. متعددين اعم هذا. معناه لو ما صلى - [00:02:37](#)

اسبح وذكر الله وقرأ القرآن نهيت عن قتلهم ايضا. انظر كيف اذا فسرت اللفظة بما هو اعم. يقول المصلين خاص نرجع الى القاعدة الصلاة لها حقيقة شرعية وما المراد بهذه حقيقة شرعية مراد انه اذا جاء اللفظ - [00:02:57](#)

في شرع كتاب وسنة وعلق الحكم على هذا اللفظ الصلاة مثل هذا النهي. نهيت عن قتل المصلين. اذا المصلين هذا معلم على محکوم عليه. والحكم ما هو النهي. نوي عن قتل المصلين. اذا المصلي هذا هل المراد به المعنى اللغوي - [00:03:17](#)

هل يمر به المعنى الشرعي؟ نقول يتحمل هذا ويتحمل ذاك من حيث اللفظ من حيث هو لكن اذا اثبتنا ان الصلاة لها حقيقة فرعية. حينئذ نقول الاصل حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية. واللفظ محمول على الشرعي ان لم يكن فمطلق العرفي فاللغة - [00:03:37](#)

قوي على الجنين. خلافا لابي حنيفة رحمه الله فان المشهور من مذهبة تقديم الحقيقة اللغوية على الشرعية والصواب ما ذكرناه. لانه اذا لم يكن حقيقة شرعية ما الفائدة؟ اذا قيل الصلاة هي اقوال وافعال مفتتحة - [00:03:57](#)

مخصوصة او معلومة بتتبع التكبيرة بالتسليم. على هذا انها عبادة حينئذ نقول هي عبادة خاصة وليس عبادة عامة. اذا حدث قل واخ وجعلت اقوال وافعال مخصوصة حينئذ نقول هذه اريد بها التعبد. واذا كان الامر كذلك حينئذ ما الفائدة من - [00:04:17](#)

لفظ الصلاة بهذه الاقوال والافعال اذا لم يكن لها معنى. و اذا جاء لفظ الايمان لذلك الايمان له معنى لغوي و معنى اصطلاحي. كذلك كفر له معنى لغوي و معنى اصطلاحي. فاذا جاء لفظ الايمان حينئذ لا يفسر بمعناه اللغوي. و انما يرجع الى معناه الشرعي - [00:04:37](#)

الاصطلاح نقول الشرع فالايام الشرعي حيثما ورد لفظ الايمان حيثما ورد في الكتاب والسنّة فسر بالمعنى الشرعي وهو اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح والاركان. المعنى اللغوي لا يشمل عمل الجوارح - [00:04:57](#)

ولذلك فسر بماذا؟ فسر بالتصديق. وما انت بمؤمن لنا اي مصدق لنا. حينئذ نقول اذا فسر تصديق محله القلب. ولذلك قال الايمان يكون في القلب فقط. اذا الجوارح والاعمال هذه ليست داخلة في مسمى الايمان - [00:05:17](#)

يزيد عليه معنى الاقرار حينئذ لابد ان يقر بلسانه ما صدق بقلبه فاضفنا الى التصديق ماذا؟ المعنى ها اضفنا اليه عمل اللسان. ماذا بقي؟ باقي الجوارح والارkan. هل هي داخلة في مسمى الايمان او لا - [00:05:37](#)

هذا فيه خلاف لكنه عند المتأخرین وليس عند السلف. واما السلف فهو محل اجماع ان الايمان كما انه يصدق على تصديق و عمل القلب وقول اللسان كذلك يصدق على ماذا؟ يصدق على اعمال الجوارح. ولذلك سيأتي معنا - [00:05:57](#)

وما كان الله ليضيع ايمانكم. اطلق الايمان على الصلاة. ابن القيم رحمه الله تعالى يقول قاعدة العرب انه لا يطلق الكل مرادا به الجزء الا اذا كان فوات الجزء يؤدي الى فوات - [00:06:17](#)

و هنا الصلاة ليست هي كل الايمان. وما كان الله ليضيع ايمانكم. يعني الصلاة التي صليتموها تجاه بيت المقدس حينئذ هذه الصلاة اطلق عليها لفظ الايمان. والايام لا شك انه كل يعني مركب. و اذا كان كذلك لم يختص - [00:06:37](#)

بعمل الجوارح دون عمل القلب او قول القلب وقول اللسان. فلما اطلق لفظ الايمان على الصلاة دل على شيئاً بهذه الاية دل على ان العمل ظاهر في مسمى الايمان وهو ركن باجماع السلف ولو عبر عنه بجنس - [00:06:57](#)

عملي كذلك لا لا مشاحة بالاصطلاح. لو عبر عنه لقل ركن لا بأس. ولو قيل جنس لا بأس لاما انه اذا قيل جنس حينئذ يفسر الجنس بالمعنى الاصطلاح عند المتأخرین. وهو انه القدر المشترك بين العمل. حينئذ يصدق - [00:07:17](#)

بعمل واحد وهل هو معين او لا محل نزاع عند متأخرین؟ من كفر تارك الصلاة حينئذ عين هذا الجنس وقال ان الايمان قول و اعتقاد بالقلب وقول باللسان و عمل بالجوارح اذا فات الركن الثالث هذا فات و زال الايمان - [00:07:37](#)

طيب ما الذي يوجده؟ هل كل الاعمال؟ هل كلما فعل طاعة؟ نقول وجد جنس الايمان. نقول هذا اذا لم يكفر تارك الصلاة حينئذ لو فعل الزكاة لو حج وجد جنس الايمان فيصدق عليه انه مؤمن لوجود العمل الظاهر. وان - [00:07:57](#)

فان لم يكفر وان كفر عينيه جعل جنس الايمان معيناً. وهو ماذا؟ وهو فعل الصلاة. فكانه قال اعتقاد بالقلب وقول باللسان. و عمل بالجوارح والارkan المتمثل في الصلاة. متمثل فيه في الصلاة. فمن - [00:08:17](#)

ترك الصلاة فقد كفر لفوات ركن من اركان الايمان. فوات ركن من اركان الايمان. اذا الحقيقة الشرعية للايمان هي ما ذكرناه هذا اولاً يدل على ان الايمان على ان العمل الظاهر داخل في مسمى الايمان ويidel على ان تارك الصلاة - [00:08:37](#)

كما سيأتي في مسألتنا. طيب باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلاوة والسلام على نبينا محمد. وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد وقفنا عند قول المصنف رحمه الله تعالى ويؤمر بها صغير لسبعين ويضرب عليها عشر. فان بلغ فيها - [00:08:57](#)

في اثنائها او بعدها في وقتها اعاد. هذا ما يتعلق بمفهوم قوله تجب على كل مسلم مكلف. ثم ذكر بعض الاحترازات المتعلقة بمفهوم الاسلام وبمفهوم المكلف باعتبار احد احد جزئيه وهو الجنون. لأن مكلف المراد به العاقل البالغ. انتفاء العقل هو المراد به الجنون. حينئذ - [00:09:17](#)

اذا انتفى العقل ثبت الجنون عن اذا لا تجب عليه ولا ولا تصح منه الصلاة لو صلاتها. انه اذا لا تجب حينئذ لا يفهم من نفي الوجوب عدم الصحة. بل قد يقال بانها لا تجب ومع ذلك هي صحيحة في - [00:09:47](#)

في نفسها لاجتماعها شروط انتفاء المowanع. وهل يؤمر بالقضاء باجماع اهل العلم انه لا يؤمر بالقضاء وما الامام احمد هذا اما ان يقال بانه روایة ضعيفة واما على التأویل الذي ذكرناه. باقي الجزء الآخر من مفهوم - [00:10:07](#)

في قوله مكلف وهو من هو؟ البالغ. مفهومه ان غير البالغ لا تجب عليه الصلاة وهذا الذي اراد ان يصرح هنا بما يتعلق بهذا الصغير الذي لم يبلغ. يعني البلوغ وضع له - 00:10:27

علامة ظاهرة. بل هو عالمة ظاهرة الى ان الصبي قد بلغ الى حد التكليف الذي هو مورد الایجاب والتحريم. لان هذين الحكمين مجمع عليهما انهما من احكام التكليف - 00:10:47

واما الدب والكراهة فهما محل نزاع خلاف بين الاصوليين. قال رحمه الله ويؤمر صغير ويؤمر بها طريق لسبع. اذا الصغير هو محل الامر هنا. هو المأمور. يؤمن بها. يعني بالصلاوة وبلا - 00:11:07

وبلا او زمها يعني بما لا تصح الصلاة الا اذا به. صغير حينئذ يحتاج ان نعرف ما المراد بقوله صغير صغير فعال صفة مشبهة لانه ملزمة لملازم للصغر. فالصغر نقول هذا فعال - 00:11:27

صفة مشبهة مشتقة من الصغر وهو الصبا وهو الصبا من صغر صغرا كعنب وصغارانا فهو صغير اذا قل حجمه او سنه. صغير يعني قل حجمه لو كان بالغا. او سنه - 00:11:47

هذا فيما دون خمسة عشر فيعبر عنه بصغر. اذا الصغير المراد به في لسان العرب من قل حجمه فتقول هذا جهاز صغير. اليك كذلك؟ هذا جهاز صغير بمعنى انه قليل الحجم. ويقال زيد سنه صغير بمعنى - 00:12:07

انه خمسة سنين مثلا او خمسة سنين او نحو ذلك حينئذ يشمل المعنيين ما قل حجمه او سنه ثم هو من حيث ترتب الاحكام الشرعية من حيث لسان العرب واستعمال او عادات او عرف الناس لا يختلف. صغير منذ ان يولد الى ان يبلغ - 00:12:27

لكن من حيث ترتب الاحكام الشرعية فالصغر او الصبي قسمان. صبي مميز وصبي غير مميز. وهذا محل وفاق بين اهل العلم. ان الصبي الصغير من ثغر وقل آسنه هذا محل - 00:12:47

تقسيم عند فقهاء الاصوليين. ولا يسوى بينهما قط. لان لكل منهما احكاما تخصه دون دون الاخر وهو الصغير المميز منفرد عن الصغير ايه؟ المميز. وانما اذا هذه القسمة متفق عليها بين اهل العلم. وخاصة - 00:13:07

وانما محل النزاع في الفاصل بينهما. اذا كان الصغير من حيث هو في عرف الناس العرب منذ الولادة الى تمام خمسة عشر. ان لم يبلغ بالاحتلام قبلها. فحينئذ اذا قيل مميز وغير مميز اذا - 00:13:27

وصلنا بين القسمين. ما الضابط؟ ما الفاصل؟ على قولين بين اصوليين وهذا الخلاف موجود عند الفقهاء. وكذلك موجود عند المحدثين. قيل بالتمييز بالوصف. تمييز ان يكون مميزا بالوصف ولا يحدد سنه. فيقال من ميز بين الحقائق وعرف - 00:13:47 المحسوسات وبعضهم ظبطه بان فرق بين الحمار والبقر والبقرة وبين الجمرة والتمرة واذا اوصاه ابوه بشيء اتي به على ما جاء به على ما اوصاه واذا القى اليه خطاب رد الجواب على وجهه قالوا هذا ماذا؟ هذا مميز. ولذلك بعضهم يقول اذا رد الجواب - 00:14:17

فهم الخطاب ورد الجواب حينئذ صار مميزا. يعني يسلم عليه السلام عليك يقول وعليكم السلام ورحمة الله فهم. كيف حالك؟ الحمد لله. ها اين انت؟ انا في المدرسة ادرس كذا. قال اذا وجدت هذه الاوصاف وفهم الخطاب مع الناس حينئذ وجد فيه الوصف وهو - 00:14:47

تمييز وهذا قد يوجد عند الخامسة مثلا او السادسة بل قد لا يوجد عند بعضهم الا في الثامن او التاسع. هذا وصفه وذهب بعضهم الى انه يحدد بالسن. لان المسألة هنا ماذا؟ مسألة شرعية. لانه يترتب - 00:15:07

عليه حكم من حيث الصحة امامته. اذا قيل مميز معناه له ان يوم الناس. وهذه اذا لم يكن فيها ضابط وضابط واضح وبين حينئذ قد تلتبس الامور واه يقع الناس فيه في حرج. حينئذ قالوا ننظر في الكتاب والسنة - 00:15:27

فان وجد ما يمكن تعليق الحكم به فهو هو. والا فرجعنا الى العرف وهو التمييز. وهو ان يفهم الخطاب ويرد الجواب. فننظرنا اذا بحديث مروا اولا لكم بالصلاحة لسبع واخربوهم عليها لعشر. دل على ان الصلاة وهي اعظم ما يؤمر به المسلم من حيث - 00:15:47 هو مسلم ولو لم يكن مكلفا علقها الشارعون بوصف او بسن. قالوا اذا تعليق الشرع النبي وسلم الحكم هنا بالسن دليل على انه مراد

ومقصود. فحينئذ مروا اولادكم لسبع اذا لا يؤمر لست - 00:16:17

ولو كان ممیزا يعني يفهم الجواب يفهم کلام ويرد الجواب. لا يؤمر بها لخمس من باب اولى لانه اذا نفي الست من باب اولى ما دونه. اذا اذا وجدنا حکما او نصا يمكن ان يستنبط منه الحكم الشرعي فيعلق - 00:16:37

اتقوا به بالسن فحينئذ لا يختلف اثنان ان تعليق الممیز الصبی الممیز بالسن لتمام سبع انه اضبط وادق من تعليقه بالتمییز باه يفهم الجواب ويرد باه يفهم الخطاب ويرد الجواب. فإذا كان - 00:16:57

كذلك حينئذ اولى ما يقال وهو الصحيح ان الصبی الممیز هو من بلغ سبع سنین. بمعنى انه تمت له سبع سنین فما دونه لا يوصف بكونه ممیزا. لا ينصب بكونه ممیزا. حينئذ عرفنا الفرق - 00:17:17

بين الممیز وغير الممیز. كثير من اهل العلم يرون انه ان التمییز انما يقع بالوصف وهذا مرجح عند اهل الحديث تمییزه ويفهم الخطاب قد ضبطوا ورده الجواب. اي يفهم الخطاب قد ظبطوا ورده جوابا. غالبا - 00:17:37

ان يحصلوا ان خمس غبر. لكن هذا المراد به ليس في تحديد الحكم الشرعي من حيث امره بالصلة وعدمها. والامر بالصلة امر اخف وانما المراد لانه اذا صر منه فعل الصلة صر اذنه وصحت صلاته وصحت خطبته وصحت - 00:17:57

اما مامته بالناس وهذا يتربى عليه احكام شرعية والا هو في نفسه امره اخف كونه اذا قيل باه ما دون السبع او او زاد على ذلك فصار الا فاخطا في صلاته نقول هذا عاقبته على نفسه واما ترتيب احكام الشرعية كجماعة المسلمين والصلوات الخمس به هذا امر يحتاج

- 00:18:17

الى تدقیق ومجال المحدثین هناك في ماذا؟ في التحمل والتحدى بعضه اخف مما ينكر هنا. حينئذ لابد من ان نفرق بين ممیز عند المحدثین وبين الممیز عند الاصوليين. فلو كان مرجح هناك ان من صح - 00:18:37

اتي حمله للحديث انه من بلغ خمسة وغالبا يحصل من خمس غبر. فحدده الجن بها ثم استقر. هكذا قال السوطی هناك اذا هذا قد يقال باه الراجح هناك. لأن المسألة ليست مسألة ماذا؟ ترتيب احكام شرعية عليه. وانما مجرد ان يكتب الحديث وان يحفظه نحو ذلك - 00:18:57

فامره اخف واما هنا فنقول لا. النبي صلی الله عليه وسلم علق الامر بالصلة وهي اعظم ما يؤمر به المسلم من حيث هو مسلم بقطع النظر عن كونه مكلفا ام لا؟ الصلة حينئذ نقول علقها بالسبعين فحينئذ نقف معهم. فما دون السبع اذا - 00:19:17

الا نأمره بالصلة حينئذ نقول فعله للصلة لا يستلزم الصحة بل لا تصح صلاته. ولذلك اجمعوا على ان صلاة غير الممیز ليست صحيحة. بالاجماع. واذا كانت صلاته ليست صحيحة حينئذ من كان دون سبع سنین نقول - 00:19:37

فاصل انه لا يقف بين المسلمين وهذا خطأ الان شائع. انه يقف بين صاف. نقول هذا يقطع الصاف. يقطع الصاف لماذا هذا لان صلاته غير معتبرة شرعا. ولو ركع وسجد ويلعب. نقول هذا ماذا؟ كله يسمى عبث ويسمى لعب ولا يسمى صلاة شرعية - 00:19:57

لماذا؟ لاطلاق اهل العلم واجماعهم ان الصبی غير الممیز لا نية له وليس له قصد واما انتفى القصد انتفت النية. واما انتفت النية انتفى العمى لانه لا عمل الا بنية - 00:20:17

انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى. اذا كل عمل فعله الصبی غير الممیز وهو دون السبع فمحظ وفاق بين اهل العلم انه لا يوصف بالصحة. لا يوصف بالصحة. هذا محل وفاق. وانما يبحث - 00:20:37

في باب الحج او كتاب الحج مسألة ماذا؟ هل له حج ام له؟ هل له حج ام لا؟ واما كان كذلك حينئذ هل يثاب او او لا ويؤمر بها صغير سبع. عرفنا ان غير الممیز غير مكلف وهذا محل اجماع. والممیز وهو من بلغ سبع سنین - 00:20:57

اما تمامها ليس بلوغها اول السبع وانما باعتبار النهاية يعني تمت عنده السابعة وغدا يدخل في الثامنة مثلا حينئذ نقول هذا صبی ممیز يؤمر بالصلة هل هو مكلف ام لا؟ هذا محل نزاع بين - 00:21:17

السورية وليس محل وفاق. صبی غير ممیز دون السبع. هذا محل اجماع انه غير مكلف. لا يوصف عمله بايجاب ولا تحريم ولا كراهة ولا ندب. وانما اعماله اذا صلی وفعل هذه الامور الاصل فيها انها عبث ولعب الا ما جاء الشرع - 00:21:37

مكلف بایجاب الصلاة عليه فحسب. لعظم الصلاة نص الذي - 00:27:47

سيأتي مرروا اولادكم بالصلاه لسبع واضربوهم. قال هذا ضرب واضربوهم عليها لعشر. يعني في تمام لتمام العشر. هل يقع الضرب الذي هو عقاب؟ لا على ترك واجب او فعل محرم الاصل له - 00:28:07

حنين نقول هنا واضربوهم عليها لعاشر نقول الضرب هذا عقاب. ومتى يعاقب الانسان او المسلم اذا ترك واجبا او فعل محظما فدل على ان ترك الصلاة هذا يعتبر فعلا للمحرم وعلى ان ايجاب الصلاة عليه لانه مكلف - 00:28:27

والا لما ضرب عليها. فصار مكلفا بالصلاه دون غيرها. فحملت النصوص السابقة كلها على غير الصلاه وخص منها الصلاه وهذا خاص وذاك عام خاص مقدم على العام. الرواية الثالثة الامام احمد انه مكلف - 00:28:47

مطلقا. يعني بالصلاه وغيرها. الصبي المميز من بلغ تمام سبع سنين على الرواية الثالثة عن الامام احمد مكلف مطلقا يعني بماذا؟ من صلاه وغيرها. بلغ العاشرة ام لا. لماذا شرطي التكليف. لانه قطعا هو يعقل يميز بين المحسوسات يدرك الحقائق ونحوها. ويعرف الحق - 00:29:07

من الباطن ويعرف الضار من النافع. وووجد فيه الفهم وفهم الخطاب اذا تحقق فيه شرط التكليف. لكن نقول شرطي التكليف وان كان محل اجماع بين اهل العلم الا انه مستنبط من نصوص الوحيدين. وهذا - 00:29:37

النص رفع القلم عن ثلاث ذكر منهم الصبي حتى يحتمل نقول هذا نص مقدم على من استنبط من نصوص الوحيدين حينئذ لا نقوم بتكليفه الا بماذا؟ الا ببلوغه. وعلامة البلوغ ما ما ذكرناه. قول الرابع - 00:29:57

منسوب لي المشهور عند المتأخرین من المالکیة انه مكلف بالندب والکراهة دون الایجاب ابی والتحریم. صبی مكلف بماذا؟ بالمندوبات. المکروهات غیر مکلف بالمحرمات والواجبات. قد کلف صبی على الذي اؤتمنی. على الذي اختیر - 00:30:17

بغیر ما وجہ والمحرم. قد کلف قد کلف الصبی على الذي اعتمی اختیرا بغیر ما وجہ الذي وجہ والمحرم غیر الواجب المحرم هو الندب والکراهة. هو الندب والکراهة لماذا؟ لأن النبي صلی الله - 00:30:47

سلم رفعت اليه امرأة صبی وقالت له الھذا حج؟ قال نعم. ولك يا الھذا حاج؟ نحن نقول ماذا؟ نقول الصبی الصغیر الاصل فيه ماذا؟ انه لا تصح منه العبادة. لا تصح منه العبادة. وهنا قد اثبت النبي صلی الله عليه وسلم انه ان له حاجا - 00:31:07

وهل يقع الحاج منه على وجه الایجاب؟ الجواب لا. الحاج اما ان يكون واجبا واما ان يكون مندوبا. وباجماع انه لم تبلغ باجماع انه لا يجب عليه الحج. ماذا بقي؟ المندوب. ولذلك لما اثبت له الحج - 00:31:37

دل على انه مخاطم بالمندوبات. كذلك فعل الصلاة اذا فعل الصلاة. قلنا الصلاة صحيحة. هل يوصف الشيء غیر الشرعي صحة او لا؟ قلنا من دون السبع صلاته اذا قام فيصلي نقول هذه لعب ليست بصلة شرعية. لكن اذا صلی المميز - 00:31:57

نقول هذه صلاة شرعية. ثابتة وهي صحيحة اذا استجمعت الشروط وانتفت فيها الموانع. طيب اذا قيل بانها صلاة صحيحة. الصلاة لا تقع الا واجبة او مندوبة. ما نوع هذه الصلاة؟ مندوبة منه حتى حتى الفرائض المكتوبات - 00:32:17

مندوبة اذا فعل مندوبا لو لم يكن مكلفا بالمندوب كيف وقع منه المندوب؟ وهذا في الحقيقة محل اشكال عند ماذا؟ عند الاصوليين. ولذلك العطار في حاشيته على جمع الجواجم المحلي شرحه قال اما ان نلتزم - 00:32:37

بان الندب والکراهة ليس من احكام التكليف واما ان نقول انها من احكام التكليف ونقول الصبی مكلف بالمندوبات المکروهات. اما هذا واما هذا. واذا قيل بان الصبی تصح منه الصلاة ندبا والحج ندبا وسائلها مندوبات - 00:32:57

اذا تصح منه هذه الاعمال وهي شرعية. وهو غیر مكلف غير مكلف بماذا؟ الحكم التکلیفی اربعة ایجاب وندب وتحريم وکراهة. هو غیر مكلف فننفي عنه الایجاب والندب. وتقع منه الصلاة ندبيا - 00:33:17

هذا محل تعارض. فاما ان نقول بان المندوبات الحكم الندب والکراهة ليس من احكام التكليف. واما ان نقول بانها من احكام ام التکلیف الصبی مكلف بغير الواجب والمحرم. وكل وجہه هو مولیة يعني من اختار هذا او ذاك فالامر واسع. اذا - 00:33:37
هذه اربعة اقوال في الصبی غیر المميز هل هو مكلف ام لا؟ اذا ليس في الصبی المميز هل هو مكلف ام لا؟ فيه اربعة اقوال وجمahir

اهل العلم على انه ليس مكلفا مطلقا لا بالايجاب والندب ولا بالتحريم والكراهة لكن يبقى الاشكال الذي - [00:33:57](#)
ذكرناه. هنا قال ويؤمر بها. بها صغير بها يعني الصلاة. وبما لا تتم الصلاة الا به من شروط شروط ومعرفة اركان ونحو ذلك. لان الصلاة الشرعية لابد لها من اركان تتألف منها الماهية. ولابد - [00:34:17](#)

من شروط تتوقف على ايجادها الماهية. فحينئذ اذا امر الصبي بالصلاحة لا يؤمر بصلاحه مطلقا هكذا فيقوم يصلح على غير طهارة او على غير قبلة لا نقول لا بد ان يعلم ويؤمر بماذا؟ بالصلاحة وبما لا تصح الصلاة الا - [00:34:37](#)
به ويؤمر من الامر هنا؟ هنا صيغة يؤمر وفعل مضارع مغير الصيغة. لماذا امهمه لان في التعين ها هل فيهفائدة ام لا لان المراد ان
وليه بقطع النظر قال عن كونه ابا او اما او وصيا او اخا او عما او خالا ايا كان. فيما ايا كان هو - [00:34:57](#)
المخاطب بالنص فتحديده بالاب هذا قصور في مفهوم النص لانه قال مروا اولادكم بالصلاحة واولادكم هذا يشمل ما اذا كان تحت ولاية
اب او من ينوب عنه. اب او من ينوب - [00:35:27](#)

عنه اذا يؤمر هنا نقول العامل منهم ليفيد العموم اي يلزم وليه ابا او جدا او اخا او وصيا او اما ان يأمره يعني يأمر المميز. لاننا عرفنا
ان مراده بالصغير هنا مميز بقوله - [00:35:47](#)

في لسبع يؤمر لسبع. اذا ل تمام سبع لا بلوغ السبع. فصار صبيا مميزا. صار صبيا مميزا امرروا بها صغير لسبع. اذا الصبي مأمور او لا؟
هل نقول بانه مأمور؟ او لا - [00:36:07](#)

مأمور نعم احسنت. الصبي مأمور من جهة الولي لا من جهة الشرع الصبي مأمور نعم قطعا. لانه قال يؤمر بها صغير. اذا الصغير لابد
انه قد وقع عليه الامر. واذا - [00:36:27](#)

عليه صار مأمورا واذا صار مأمورا حينئذ اما ان يكون مأمورا من جهة الشرع واما ان يكون مأمورا من جهة الولي والمراد به هو
الثاني. مراد الثاني ويؤمر يعني من جهة الولي لا من جهة الشارع. فان النص الذي يتضمن - [00:36:47](#)

امر الشارع للولي وهو مأمور بأمره. حينئذ لا يصح وصف الصبي بكونه مأمورا من من الشارع. لانه لو كان مأمورا من الشارع لكان
الاصل في الامر هو الوجوب فصارت الصلاة واجبة على الصبي المميز - [00:37:07](#)

هذا ليس ليس بمراد وايضا وفقا للقاعدة المشهورة عند الاصوليين وليس من امر بالامر امر لثالث الا كما في ابن عمر. اذا امر شخص
ثاني شخصا وقال له مر ذاك الثالث بهذا هل يعتبر الاول امرا للثالث او لا محل النزاع - [00:37:27](#)

محل النزاع والصواب انه لا يعتبر امرا للثالث. لو قلت لك انت مر محمد بالصلاحة. هل انا امر لمحمد او امر لك. امر لك انت. ولست امرا
له مباشرة. وانما امرتك انت. قل لمحمد او مره - [00:37:47](#)

صلاتي. حينئذ لا اكون انا امرا لمحمد بالصلاحة الا اذا ظهر انه مبلغ. وهذا في شأن النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث ابن عمر
مره فليراجعها. وجاء في رواية فامر النبي صلى الله عليه وسلم فراجعتها. فدل على ان عمر رضي الله تعالى مبلغ عن النبي -
[00:38:07](#)

سلم وهذا محل اجماع محل اجماع بين اصول انه يعتبر امرا الثالث وما عدا ذلك فالاصل عدمه. اذا نقول فان النص يتضمن امر
الشارع للولي وهو مأمور بأمره. اذا الحاصل نقول فالاصل لا تجب الصلاة على صغير لم يبلغ - [00:38:27](#)

للخبر وهذه عبارة مقدمة في المقنع. لا تجب على صغير لم يبلغ للخبر قطعا. خبر ما هو؟ رفع القلم عن ثلاث وذكر منهم الصبيح حتى
يحتلي. ولانها عبادة بدنية فلم تلزم كالحج. ثم الطفل لا لا يعقل. ولا يصح منه لو صلى دون - [00:38:47](#)

كيس لا تصح منه الصلاة وانما تنصب بكونها عبشا ولعبا. الا من مميز. لماذا؟ لوجود القصد والنية وان كان فيها نوع ضعف. القصد الا
انها معتبرة لاعتبار الشرع لها. الشرع هو الذي اعتبرها. حينئذ هذا يكون كالاستثناء او كالتحصيص - [00:39:07](#)

له فقد شرطها وهو النية. وتصح من مميز وهو من بلغ سبع سنين. ويؤمر بها صغير لسبعه. قال في الحاشية اذا فهم الخطاب رد
الجواب هذا بناء منه على اختيار القول الثاني ونسبة التوقي للجمهور والصواب انه لسبع سنين لان - [00:39:27](#)

انه اذا دارت المسألة بين ان يجعل الفاصل بين اجتهاد ونص له اعتبار من حيث تعليق الحكم على السبع دون غيره لانه محل سؤال.

لم علق النبي صلى الله عليه وسلم هنا الحكم مروه بالصلوة لسبع. هذا أمر يحتاج الى جواب - 00:39:47

يقول الله اعلم به لاننا لا نأمره قبل السبع ولو بيوم ولا يأمره ولا يشرع لنا ولا يشرع لنا الا من باب الترغيب فقط اما الامر الجازم الذي سيأتي وصفه نقول هذا لا يؤمر به. لماذا حد السبعة دون غيرها؟ الله اعلم - 00:40:07

فلما كان كذلك حينئذ كان انساب ما يعلق به الحكم ما هو دون الصلاة بالسبعين من باب اولى واحرى ان نتجه الى وصف قد يصيب فيه الانسان وقد يخطئ. ويشترط لصحة صلاته ما يشترط لصحة صلاة - 00:40:27

البالغ لعموم الادلة لا يقبل الله صلاة احدكم سواء كان بالغا او من دونه ممن تصح منه الصلاة وهو الصبي المميز حينئذ نقول هذه الادلة كلها عامة تشمل كل من قام الى الصلاة. سواء كان قيامه على جهة الايجاب وهو المكلف - 00:40:47

فيما وجب فيه ما وجبت عليه الصلاة او من لم يكن مكلفا وهو الصبي المميز الا في السترة وهذا لها استثناء يأتي في محله والثواب لمن؟ مروه بالصلوة لمن للولي او للصبي. الثواب له وفاقا - 00:41:07

عموم قوله تعالى من جاء بالحسنة وهذا يشمل ماذا؟ وهذا جاء بالحسنة قطعا. صلى بل هي من اعظم الحسنات. من جاء بالحسنة فله عشر امثالها. من صيغة عموم تشمل الصبي المميز او لا؟ تشمله قطعا. اذا الثواب له - 00:41:27

كتاب كذلك وليه على ما امتنع به امر ربه جل وعلا. ولقوله عليه الصلاة والسلام لما رفعت اليه امرأة صبية وقالت هذا حج صبي؟ عرفنا الصبي هنا قد يتبسس يقال هل هو صبي مميز او غير مميز؟ نقول المهم ان الصبي هنا المراد - 00:41:47

به المعنى اللغوي يعني من كان دون البلوغ. من كان دون دون البلوغ. هذا حاج؟ قال نعم ولك اجر. وكذا اعمال البر كلها. كل عمل بر فعله الصبي المميز ولو لم يكن ولو لم يكن مكلفا - 00:42:07

حينئذ نقول الثواب له. هل يتعارض هذا مع رفع قلم التكليف عنه؟ نقول لا. رفع القلم عنه لا ايدل على انه لا يوثق وانما المراد انه ليس داخلا في خطاب الايجاب والتحريم والندب والكرابة هذا المراد فرفع قلم التكليف عن غير المكلفين - 00:42:27

لا ينافي ثبوت الاجر لهم بما عملوه من من خير. لأن معنى التكليف هو ماذا؟ انهم مخاطبون بالشرعيات على جهة الايجابي او التحرير. رفع قلم التكليف رفع هذا المعنى الخاص. وثبتوت الاجر اعم من مسألة مكلفة وغير مكلف - 00:42:47

للدليل هذا النص من جاء بالحسنة وهذا قد عمل حسنات. وكذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا حج؟ قال نعم ولك اجر. حينئذ قد يقال بان الاجر هنا لمن؟ للمرأة. طيب. هذا حاج؟ قال نعم. نقول نعم هذى يعني معناه نعم له - 00:43:07

احج حذو المنتدى قبل العلم به. نعم له حج والحج لا يقع على جهة الاباحة. فلا ثواب له. وانما فاما ايجابا او استحبابا هو قربة هو حسنة مقطوع بها. فاذا انتفى الايجاب لكونه غير بالغ ثبت - 00:43:27

الثاني وهو كونه مستحبا. واذا كان كذلك حينئذ نقول ثبت الثواب. ثبت الثواب. اذا الثواب له. كذلك كما ان الثواب لوليه او لمن حدهه نحو ذلك. حينئذ نقول ثبوت الاجر له لا يستلزم ماذا؟ انه مكلف - 00:43:47

ورفع التكليف عنه لا يقتضي انه لا يثاب. لا يقتضي انه لا يثاب. كما ان رفع التكليف عنه لا يستلزم انه لا يؤدب ولا يعاقب ولا يضرب لا بل قد يضرب لفعل المندوبات بل قد يضر للتأدب بمعنى - 00:44:07

انه لا يقع في الامور القبيحة. فباب الادب اوسع من باب رفع التكليف. فحين اذ لو عوقب بظرف على ترك صلاة ونحو او ادب ونحو ذلك حينئذ نقول لا نقول عوقب لانه ترك واجبا او فعل محظما لان العقاب على - 00:44:27

ترك ما هو محمود وفعل ما هو قبيح. نقول هذا لا يتعارض مع رفع التكليف. لأن رفع التكليف معناه لا ايجاب اب ولا تحريم ولا تعارض بين النوعين. وهكذا لا ينافي امره بالصلاوة وضرره على تركها رفع التكليف عنه - 00:44:47

كما سيأتي في في النص. قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ويجب على كل مطاع ان يأمر من يطيعه بالصلاحة حتى الصغار. الاولاد لقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاحة. ومن عنده صغير مملوك او - 00:45:07

يتيم او ولد فلم يأمره فانه يعاقب الكبير اذا لم يأمر الصغير لانه ترك واجبا. لانه ترك واجبة ويعذر تعزيرا بليغا لانه عصى الله ورسوله. اذا كان عنده ولد وهو صبي - 00:45:27

شيء مميز وجب عليه ان يأمره بالصلاه. وحينئذ لو ترك نقول ترك واجبا فوجب تعزيزه لما ذكر. ويؤمر فيها صغير لسبع يعني
لتمام سبع سنين. اخرج غير المميز فلا يؤمر بها. بل لا تصح الصلاه - [00:45:47](#)

وكذلك يؤمر بتعليمها ايها وبتعلم الطهارة ليعتادها ذكرا كان او انثى يعني سواء كان المأمور الصبي ذكرا كان او انثى. وان يكفه عن
المفاسد. يعني عن المحرمات. لانه على الكبير وهذه ذكرها شيخ الاسلام ايضا رحمة الله يحرم على الكبير ان يمكن الصغير مما حرم
على - [00:46:07](#)

مكلف مما يحرم على المكلف لا يحل له ان يمكن صغيره ذكرا كان او انثى من فعله. ولذلك البعض ماذا؟ انه اذا لم يكن ثم حرام او
ايجاب حينئذ يكون الحبل متربوحا له على الغالب. الصواب لا. بل يجب على وليه - [00:46:37](#)

ان يكفه عن كل مفسدة وقد حكم الشرع بانها محرمة. لماذا؟ لانه مأمور بتربيةه وتأدبيه. فاذا لم يعتقد منذ الصغر على ترك القبائح
كالغيبة والزنا ولو اط ونحوه ولذلك حينئذ قد يصعب عليه تركها فيما اذا كبر. اي ويلزمه تعليم احكام الصلاة والطهارة من الحدث
والخبرت - [00:46:57](#)

وكذا الصوم ونحوه وتحريم الزنا والسرقة والغيبة ونحوها. ويكتف عن جميع المفاسد. قال ابراهيم كانوا يضربوننا على الشهادة والعد
ونحن صغاري. يعني من اجل ان يعتادوها لينشأوا على ذلك ويعتادوه فلا يتربكونه - [00:47:27](#)

من اعتاد الشيخ سيره عادة لنفسه. فان من شاب على شيء شاب عليه. وهذا يدل على ماذا؟ على ان هذا الامر متأكد وجود النص في
الصلاه ونحوها. ويضرب عليها لعشر ويضرب الضرب معلوم. لكن المراد به هنا الضرب اقل ما يصدق - [00:47:47](#)
وعليه انه ضرب لماذا؟ لانه ليس على جهة المعاقبة. وانما هو على جهة التأديب. والتربية الحسنة لله يكون هذا الضرب شديدا يعني
يؤثر فيه. وانما هو ضرب خفيف باليد مثلا ويتجنب الوجه او بالمسواك او - [00:48:07](#)

نحو ذلك. واما ما قد يفعله البعض من انه قد يفعل بابنه كانه يصارعه نحو ذلك. يقول هذا ليس ليس مما فجاء به الشرح يعني اذا امر
من دون البلوغ يؤمر بالتالي هي احسن. واذا ضرب حينئذ يضرب ضربا غير مبرح يعني غير - [00:48:27](#)

وليس المراد بالضرب هنا الاعمال ونحو ذلك. نقول لا هذا ليس مخالف ليس موافقا للشرع. بل هو مخالف للشرع ويضرب واذا عرفنا
بان الضرب هنا ليس مطلقا. وانما المراد به اقل ما يصدق عليه انه ضرب. لان الباب هنا باب رحمة. وباب - [00:48:47](#)

تأديب وباب اعتياد على صلاة وحسن تنشئة. وليس المراد به انه ترك واجبا. ويضرب من هو المميز عليها يعني على ترك الصلاه
ليفعلها. من اجل ان يفعلها. في الاولى بين ماذا؟ قال يؤمر بها صغير لسبعين. حينئذ قد يستجيب - [00:49:07](#)

ويبلغ وهو يصلبي. وقد لا يستجيب وحينئذ يأمره ويأمره ولا يضرره. يعني في السنة الثامنة ومنتصفها والتاسعة لا يباح له
ظربه. لماذا؟ لان النبي صلى الله عليه وسلم حدد وقتا لامر وللضرب - [00:49:27](#)

واذا كان كذلك حينئذ وجب على ولي الصبي ان يتلزم ما امره به الشرع. فان قدم او اخر نقول قد وقع في مخالفة الشرع وعصى الله
ورسوله. فيؤمر لسبع تمام السبع ولا يؤمر قبلها. ولو رغب - [00:49:47](#)

ترغيبه ما فيه بأس لكن الامر الذي قد يكون فيه نوع شدة ونوع تهديد ونوع تخويف نقول هذا لا يكون الا تمام السبعين. ثم يأمره
ويأمره ولو لم يفعل. ويأمره ليس عليه الا البلاغ. فقط. فان تمت - [00:50:07](#)

العاشرة حينئذ اذن له الشارع ان يضرره. واما قبل ذلك فلا يكون ممثلا لامر لو او ضرب ويضرب يعني المميز على تركها عليها يعني
ليفعلها بعشر سنين تامة يعني ل تمام العشر - [00:50:27](#)

لان العشرة لاماذا نقول ل تمام السبع ول تمام العاشر؟ لانه ما يصدق انه بلغ الا اذا تمت. عندما نقول هذا سبع سنين نقول لا هذا است
ونصف. بقي على السبع كم؟ سنة ونصف. اذا كان ست ونصف معناه بلغ السادسة والنصف. حين - [00:50:47](#)

بلغ كم؟ او بقي له كم؟ سنة ونصف من اجل ان يؤمر بالصلاه. ها؟ اذا سنة ونصف نصف السنة ستة اشهر. سنة ونصف اذا كان ست
سنين ونصف. ست سنين وستة اشهر - [00:51:07](#)

متى يؤمر بالصلاه؟ اذا تمت ست اشهر تمت له كم؟ السادسة. ودخل في السابعة اليوم نقول لا لا يؤمر. ليس بدخوله السابعة يوما.

وانما ب نهايتها اذا انتهت السابعة دخل في الثامنة حينئذ يوما. مثلها ماذا - 00:51:27

الضرب اذا دخل في العاشرة نقول لا ما يظرب وانما اذا تمت العاشرة الليلة يتم العاشرة غدا يصير الحادي عشر حينئذ نقول ده هو ان يضربه. لعشر سنين تامة لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه - 00:51:47

ابناءكم وفي رواية صبيانكم وفي رواية اولادكم. والابناء هذا خاص بالذكور. والصبيان هذا خاص صل الذكور ايضا. واما الاولاد فهذا يشمل الذكور والاناث. ولكن محل وفاق ان ما ثبت في حق الذكور - 00:52:07

هو ثابت في حق الاناث. مروا اولادكم ابنائكم صبيانكم بالصلة وهم ابناء سبع سنين. الصلاة هنا قال للعهد الذهني والمراد بها الصلوات المكتوبة الخمس الواجبة. هي التي يؤمن بها هذا هو الاصل فيها. وهم ابناء سبع - 00:52:27

سنين يعني تمامها واضربوهم عليها لعشر يعني ل تمام عشر سنين فيضرب حتى يصلى في كل حتى يصلى في كل وقت. يعني يظرب يؤمر بها لصلاة الفجر. فاذا ترك يظرب ويؤمر بها لصلاة - 00:52:47

الظهر فاذا ترك وهلم جرا. حتى يبلغوا. فاذا بلغ حينئذ تعين الايجاب عليه. واضربوهم عليها على تركها لعشر وفرق بينهم في المضاجع. اذا عندنا امران هنا مروا اولادكم هذا امر والامر يقتضي الوجوب - 00:53:07

حينئذ امر الصبيان واجب. لكن الوجوب هنا متعلق بمن؟ بالولي وهو مكلف ولا اشكال فليس الامر هنا موجها للصبيان فيقال كيف يقال مروا فحينئذ يكون الصبيان مأمورين والامر فيه الاصل انه يحمل على الوجوب. نقول لا هنا الجهة منفكة. فالامور من الشرع هو الولي - 00:53:27

والامر يقتضيه الوجوب. حينئذ يحمل على الوجوب. والصبي مأمور لا من جهة الشرع مباشرة وانما من جهة الولي فصار امره من جهة الندل حمل امره على على الندب واضربوهم الخطاب هنا موجه - 00:53:57

للولىاء والامر يقتضي الوجوب. حينئذ وجب عليهما امران الامر اولا ثم الضرب ثانيا وفرقوا بينهم في المضال فرقوا هذا يتحمل انه معطوف على قوله مروهم. ويحتمل انه معطوف على قوله واضربوهم. واذا - 00:54:17

عطف على الاول وفرقوا بينهم في المضاجع ل تمام سبع اذا عطف على الثاني وفرقوا وبينهم في المضاد ل تمام عشر يحتمل هذا ويحتمل ذاك. والاصل ان يكون معطوفا الى اه الاخي هذا هو الاصل. وهذا ما رجحه الشوكاني رحمه الله تعالى. ولهذا قال الحديث يدل على وجوب امر الاولاد والصبيان - 00:54:37

الصلاه اذا بلغوا سبع سنين وضربيهم عليها اذا بلغوا عشرا. والتفريق بينهم في المضاجع لعشر سنين فيكون معطوفا على الثاني دون دون الاول. فالامر حينئذ يدل على الوجوب. وقيل مستحب. يعني يستحب - 00:55:07

ولي الصبي ان يأمره وليس بواجب وليس بواجب. وحملوا الامر على الندب لماذا؟ لأن الصبي غير مكلف فيمتنع ان يحمل الامر على حقيقته. لأن الاجبار انما يكون على فعل واجب او ترك محرم وليس الصلاة - 00:55:27

بواجبة على الصبي ولا محظوظ في تركها. اذا لم يكن واجبا فعل الصبي وهو الصلاة حينئذ كيف يؤمر الاب باامر ابنته هل هذا محل اعتراض؟ قالوا نعم محل اعتراض حينئذ اذا كان الصبي غير مكلف بالصلاه حينئذ لا - 00:55:47

تؤمر الوالد الاب باامر صبيه امر ايجاب. لماذا؟ لأن المأمور به وهو الصلاة غير واجب. فكيف يكلف بایجاد ابى امر يؤدي الى الندب. فجعلوا الصلاة كونها مندوبة للصبي قرينة صارفة للامر الموجه - 00:56:07

الاباء. والصواب ان يقال بانها للوجب وان الصلاة مندوبة. وان المحل هنا او الجهة منفصلة مكة وليس في محل واحد. واجب بان ذلك انما يلزم لو اتحد المحل وهنا مختلف فان محل الوجوب الولي - 00:56:27

محل الوجود من؟ الولي مروء بالصلاه. مروا اذا المأمور هو الولي. والابال في للوجب. ومحل عدمه الذي هو عدم الوجوب ابن العشر او من هو دونه ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي. اذا قيل بانه ليس واجبا على - 00:56:47

لا يلزم الا يكون واجبا على الولي بل هو واجب على الولي مندوب على على الصبي. ويضرب عليهما لعشر يعني لعشر سنين اذا الصبيان ثلاثة اقسام في الشرع. باعتبار الصلاه من دون السبع من من الولادة الى تمام السبع. هذا لا - 00:57:07

يؤمر ولا يضرب. لا يؤمر ولا اذا صلاته غير غير صحيحة. وينبني على نفي صحة الصلاة انه لا يصاف مع المسلمين في الصلاة.
فان صاف معهم حينئذ نقول هذا قطع للصف. قطع للصف اذا رأيته لا - 00:57:27

اجبوا مساجدكم صبيانكم لا وانما المراد انه يقطع الصف. بمعنى ان صلاته غير صحيحة. النوع الثاني من تم له سبع الى العشر هذا
يؤمر ولا يضرب عليها. النوع الثاني الثالث من تم عنده العشر - 00:57:47

وهذا يضرب يؤمر بها ويضرب عليها. ثلاثة اقسام باعتبار الشرع. فان بلغ في اثنائها فان بلغ في اثنائهما يعني في اثناء الصلاة. بلغ فهد
للتفريغ. يعني اذا عرفنا الحكم السابق فهو انه - 00:58:07

يؤمر بها لسبعين. هو لم يصرح بالصحة هنا. اليك كذلك؟ قال ولا تصح من مجنون ولا كافر. ولم ينفي الصحة عن الصغير وانما
نفي ماذا؟ اثبت ماذا ونفي ماذا؟ في الجملة السابقة - 00:58:27

بها صغير لسبعين اثنت ونفي. ها اثبت الامر انه يؤمر. ونفت بهذا الامر عن دون السبع. عن من دون السبع. واذا اثبت الامر بأنه يؤمر به
على جهة الندب حينئذ اذا كان موجه اليه الامر بالتدب بفعل الصلاة هل يستلزم الصحة او لا؟ يستلزم الصحة - 00:58:47

لذلك لم ينص على الصحة كما هو الشأن في المجنون. وانما قال ويؤمر بها صغير لسبعين دل على ان صلاته صحيحة. فاثبت ونفع. اثبت
الامر لمن بلغ وتمت عنده السبع ونفاه بالمفهوم عنده هو دونه فلا يؤمر ولا تصح الصلاة - 00:59:17

ولا تصحوا فان بلغت فهذه للتفريغ. ان بلغ يعني ماذا؟ بلغ. يعني وصل الى مرحلة البلوغ وهو حد التكليف بان تمت عنده خمس
عشرة سنة. او احتلم او انبت. وتزيد - 00:59:37

الانشى بان تحبي. حينئذ اذا بلغ قبل الوقت واما ان يبلغ بعد الوقت واما ان يبلغ في الوقت ها في اثناء الصلاة او بعد قضاء
الصلاه قبل خروج الوقت - 00:59:57

رباعية ان بلغ قبل الوقت فمحل وفاق وجبت عليه الصلاة. ان بلغ بعد الوقت محل وفاقا انها لا تجب عليه الصلاة. بقي سورتان هي
التي ذكرها المصنف فيها نزاع بين اهل العلم. وهي فيما اذا بلغ في اثناء الصلاة كبر. الله اكبر - 01:00:17

واطال الصلاة فتمت له خمسة عشر سنة. خمس عشرة سنة وهو في اثناء الصلاة. حينئذ اولها نفل لأنها مندوبة ليست فتن عليه وفي
الركعة الثانية بلفا وجبت عليه الصلاة. او انه اتى بالصلاه صلی سلم ثم بلغ تمت له او احتلم. نام - 01:00:37

قبل خروج الوقت حينئذ وجبت عليه الصلاة. هل تلزمها الصلاة؟ او يكتفى بهذه الصلاة المندوبة؟ هذا محل نزاعا بين اهل العلم. اذا
قيل بأنه بلغ في اثنائها حينئذ بدأ الصلاة بماذا؟ بنية النفل. ثم وجبت - 01:00:57

فعليه لو وجبت عليه هل ينوي الوجوب؟ نقول الفرض لا ينبني على الواجب. او الفرض لا ينبني على النفل انما لابد انه يستأنف واما
انه يخرج من صلاته فيشرع في صلاة جديدة. ويتم تلك على انها نفل. اذا سلم من الصلاة - 01:01:17

ثم بلغ حينئذ ادى الصلاة كاملة نفل. وورد سبب الوجوب. هل يلزم منه اعادة تلك الصلاة على جهة الايجاب او انه فعل المأمور به وهو
المندوب ويسقط عنه الطلب هذا محل النزاع بين الفقهاء. والصواب انه في الصورتين - 01:01:37

انه يطالب بالصلاه. صواب في الصورتين انه يطالب بالصواب. وهو مذهب الحنابلة وحنفية والمالكية فان بلغا في اثنائها يعني في
اثناء اثناء ثني واحد واثناء الشيء اي تضاعيف في يعني في وسطها هذا المقصود بعد ان كبر وقبل ان يسلم. وهذا لا يتصور انه انبت
في هذه الساعة او انه احتلم لم يبقى الا - 01:01:57

سورة واحدة انه ماذا؟ تمت له خمس عشرة سنة وهذا قليل. المسألة هذه لذلك بعضهم يقول كثير من اولاده الصحابة بلغوا في
الصلاه. ما الذي ادرك؟ ما هو ب صحيح هذا. هذه المسألة وقوعها قليل. لانه لا بد ان يضبط الساعة التي ولد فيها. وفي السابق ما كانوا -
01:02:27

يضبطون الان يخلطون فيها نقول اذا بلغ في اثنائها يعني في تضاعيف الصلاه بعد ما كبر للصلاه وكبر لها نفلة قبل التسليم بلغ. حينئذ
نقول في اثنائها في بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاه - 01:02:47

وهو فيه في الصلاه. سمي بلوغا لبلوغه حد التكليف. او بعدها يعني بعد انقضاء الصلاه بعد ما سلم لكن قبل خروج وقتها

وهو في الوقت حينئذ نقول الصلاة لها اول ولها - 01:03:07

هو صلى في اول الوقت على انها نفل الندب. ثم بلغ بعدها نام فاستيقظ هذا يتصور فيه ماذا احتلام وتمام خمسة عشر خمس عشرة سنة. حينئذ اذا بلغ بعدها قبل خروج وقتها نقول هنا وجد سبب الوجوب - 01:03:27

وهو ماذا؟ انه مخاطب بهذا الوقت في هذا الوقت بان يصلى الصلاة على جهة الايجاب. فصارت صلاة الظهر واجبة فتنى عليه فهل تجزى النافلة السابقة في اسقاط الطلب او لا؟ هذا محل النزاع والصواب لا بد - 01:03:47

من اعادته. ولذلك اجمعوا وهذا يرجح ما ذكره. اجمع على انه لو حج قبل البلوغ انه يلزمها هذا اعادة الحج. اليك كذلك؟ بالاجماع. لا خلاف بين اهل العلم. انه لو حج قبل البلوغ - 01:04:07

لزمهما على اعادة الحج اذا بلغ. لانه حج نفلا قبل وجود سبب الوجوب. فلما وجد سبب الوجود لزمه حج واجب. والنفل لا يسقط الواجب. مثله صلاة هنا وهي صلاة واحدة. فاذا قيل بانها واجبة - 01:04:27

الامر فيه فيه سعة. او بعد قول تنويه يعني صورة اخرى او بعدها بعد انتقاء الصلاة النافلة في وقتها اما اذا خرج الوقت فحينئذ لا تقوم بالوجوه لانه ما وجبت عليه تلك وانما وجبت عليه التالية اعاد - 01:04:47

وجوبا لزمه اعادته لذلك شرح بهذا اعاد بمعنى انه تلزمها اعادتها لانها نافلة في حقه شرع فيها نفلا فلم تجزئه عن الفرضية. فرضية لا بد ان ينوي من اولها الى اخرها انها فرض. انها فرض - 01:05:07

ولذلك من شرع في صلاة العصر وتذكر انه نسي الظهر قالوا قولا واحدا لا يقلب الصلاة ظهرها لماذا لانه قد فاته الجزء الاول كبيرة الاحرام وما تلاها فاته ان ينوي ظهرها. واذا كان كذلك حينئذ لم - 01:05:27

تصطحب النية من اول الصلاة. والنية نية فرضية لا التعيين نية فرضية. يجب ان تكون من همة الله لا اخر التسليم. وانما قدمت قبل التكبير من باب ماذا؟ من باب اللطف بالناس لثلا يقعوا في في الوسوسه. كذلك هو - 01:05:47

هنا اوقع الصلاة نفلا ثم بلغ فوجبت عليه صلاة الظهر. حينئذ نقول هو مخاطب بصلاوة واجبة هي صلاة الظهر. هل ادى هذه الصلاة العصر لا. والصلاحة السابقة التي ادتها على جهة النفل. والامر موجود وهو وجود الوقت وهو وجود الوقت - 01:06:07

فان بلغ في اثنائها او بعدها في وقتها اعاد. وهذا قول ابي حنيفة. يعني الامر بالاعادة. وهو قول المالكية. ثلاثة مذاهب على القول بالاعادة وهو ارجح. وقال الشافعي لا تلزمها في الموضعين في السورتين ان بلغ في اثنائها اتمها - 01:06:27

ولا يعيid. واذا انقضى من الصلاة ثم بلغ كذلك لا يعيid. في صورتين لا يعيid لماذا؟ لانه ادى وظيفة الوقت فلم تلزمها اعادتها كالباللة. وظيفة الوقت باعتبار اوله ثم - 01:06:47

وجبت عليه الصلاة فوجب انه ينظر الى اخره. فدخل عليه الوقت وهي لن تجب عليه. وحينئذ في اثنائها او بعدها في وقتها وجبت عليه ففرق بين الخطابين. اولا لم يخاطب بها مباشرة. وانما مخاطب بها من جهة امر وليه بان يأمره. وثانيا انه لما - 01:07:07

بلغ في اثنائها او بعدها تجدد له الخطاب فخوطب بها على مباشرة على جهة الايجاب. حينئذ نقول الجهة منفكة ولا مانع ان يؤمر بصلاتين اذا دل الدليل ولا مانع ان يقال له اعد الصلاة اذا دلت دليل كما امرناه باعادة الحج وهو اشق من صلاة واحدة - 01:07:27

لان الحكم هنا لا يتصور في صلاتين. هي صلاة واحدة. فاذا امرناه ان يعيid الحج. فمن باب اولى ان نأمره ان يعيid الصلاة لانها اخف من من الحجتين. لانه ادى وظيفة الوقت لم فلم تلزمها اعادتها كالبالغ. ولنا انه صلاها قبل - 01:07:47

وقتي قبل وجوب وجوبيها وسببي. يعني قبل ان تجب عليه وقبل وجوب السبب. لماذا؟ لانه زوالى نقول وجبت الصلاة في حق المكلفين. ثم هو متى وجبت عليه؟ مثلا في الساعة الثانية. فالساعة الثانية دخل وقت - 01:08:07

الوجوب بالنسبة لهذا الصبي. وهذا لا مانع لاننا نقول اذا وجب عليه الصوم في منتصف الشهر بلغ في اثناء شهر رمضان حينئذ نقول له وجب عليك باقي الشهر. ما صام شهرا هو ادرك الشهر كله لكنه لم يصممه على جهة الايجاب - 01:08:27

هل يلام؟ نقول لا يلام. لماذا؟ لانه لم يخاطب باوله على جهة الايجاب بل فعله ندبا في اخره على جهة الايجاب. فما استطاع ان يأتي به حينئذ يلزمها الاتيان به. ولا نقول له وجب عليك اخره ووجب عليك - 01:08:47

اوله فيجب عليك القضاء لا. لماذا؟ لأن الواجب هنا مضيق. واما هنا فالواجب موسع فيمكنه القضاء ويمكنه اعادة الصلاة. ولنا انه صلاتها قبل وجوبها وسببه فلم تجزه عما وجد - [01:09:07](#)

ده سبب وجوبها كما لو صلى قبل الوقت. فمذهبنا حنابلة وهو مذهب الحنفية والمالكية تلزمه الاعادة. والشافعية تلزمه وذهب ابن تيمية رحمة الله انها لا تلزمه الاعادة فيها لانه صلى على وجه قد امر به - [01:09:27](#)

فقط فسقط عنه الطلب بالفعل. ويؤيده ان كثير من الصحابة لم يأمروا اولاده. قل هذا ساقط. الاعتراض هذا بان كثير من اولاد الصحابة بلغوا في اثناء الصلاة نقول هذا يحتاج الى اثبات. يحتاج الى اثبات. ثم كونه مأمورا بها اولا ثم امر بها ثانيا له - [01:09:47](#)

في الشرع. والمسألة هي محتملة. يعني محل اجتهاد. ليس فيها امر قاطع. اما ان يؤمر بالاعادة او لا. هذا محتمل حينئذ يقال في مثل هذه الاحكام الشرعية هل هذا الحكم له نظير او لا؟ فاذا كان له نظير في الشرع فحمل الاجتهاد - [01:10:07](#)

في هذه الصورة على ما له نظير ليتحدد ويتوافق الشرع اولى من المفارقة بين النظيرين. لان هذا حج وهذا الصلاة اعظم من الحج. فاذا امر باعادة الحج فمن باب اولى ان يؤمر باعادة اذا له نظير. فبدلا من ان يستقل الناظر في مثل هذه الصور - [01:10:27](#)

راعي يعني جديد او استنباط من عنده ولو كان له اصل من جهة القواعد والاصول الا انه اذا وجد حكم شرعى ومجمع عليه نقول حمل النظير على نظيره اولى من ان يستقل بحكم مخالف لما سبق. فالصواب في الصورتين انه تلزمه الاعادة. وان - [01:10:47](#)

ان الصلاة التي ادتها نافلة وليس بواجبة. وهذه فلة انقضى منها واضحة وبينة. واما التي فوجئت او بلغت في اثنائها فهذه بعضهم يرى ان ما وقع فيه البلوغ الاتمام واجب. ولذلك في الانصاف - [01:11:07](#)

وجب عليه الاتمام ووجبت عليه الاعادة يقول هذا حكم ورأي لا يوافق عليه لماذا؟ لانه اذا قيل بايجاب الاتمام على اي صفة على انها ظهر ليست بظاهر. لان الظاهر لا بد ان يأتي بالنسبة من اولها. واذا لم يكن كذلك حينئذ كيف تتصب بكونها واجبة؟ نقول هو خوطب بالصلاحة - [01:11:27](#)

ثم يتم هذه الصلاة على انها نفل. واما على انها فرض نقول لا ليس بصواب. ولذلك قال في الانصاف حيث وجبت وهو فيها لزمه اتمامها مع القول باعادتها. وهذا قول ضعيف. بل الصواب انه لا يلزم اتمامها لانه شرعا - [01:11:47](#)

فيها نفلة. والفرض لا يبني على على النفل. لا يقال في صلاة لا نظير لها. بانه يشرع في نفل ثم يقلبه واجبة قل هذا لا نظير له بل يتمنها نفلة ثم بعد ذلك يأتي بالواجب. فان بلغ في اثنائها او بعد - [01:12:07](#)

في وقتها اعاد يعني اعاد ماذا؟ اعاد الصلاة لزم لزمه اعادة الصلاة. وهل يعيد الطهارة هل يعيد الطهارة؟ ان كان وضوءا او غسل جنابة فلا. لان رفع الحديث لا يشترط فيه - [01:12:27](#)

هارفع الحديث لا يشترط فيه تكليف. خلافا لما ذهب اليه ابن الحاكم من ان - [01:12:47](#) والوضع حكمان شرعية. خلافا لما ذهب اليه ابن التكليف

الحكم الوضع حكم العقل صواب غلط. ليس بصواب هذا بل هو حكم شرعى. ليس عندنا اسباب وشروط قوانع وعلل واداء وقضاء ورخصة وعزمية الا من الشرع. العقل ليس له مدخل. العقل ليس مصدرا من مصادر - [01:13:07](#)

تشريع لابد ان تبني احكامك التي تنظر في الكتاب والسنة على قواعد واصول. وهذه قواعد الاصول تكون على نصوص الوحيدين. واما العقل فلا مجال له في مثل هذه الامور. بل لا يحل له ان ينظر دون ان يستعين بقاعدته - [01:13:27](#)

او اصل او دليل او اقوال او اجماع لاهل العلم. اذا لزمه اعاد نقول لا يعيد الوضوء ولا التيمم تعيد الوضوء ولا غسل الجنابة واما التيمم فعل المذهب انه اذا تيمم لنفل لا يستبيح به فرضا فحينئذ - [01:13:47](#)

الزمه ماذا؟ اعادة التيمم. يلزم اعادة التيمم. ويعيد التيمم لان تيممه قبل بلوغه كان في نافلة فلا يستبيح به فريضة وهذا تقدم فيه باب التيمم لا الوضوء والاسلام لا اعادة الوضوء - [01:14:07](#)

وغسل الجنابة والاسلام كذلك لان وضوءه رافع للحدث. وهو حكم وضعى لا يشترط فيه التكليف. ولان الاسلام اصل الدين فلا يصح

حنف لا يقع نفلة بل هو مولود على الاسلام هذا هو الاصل فيه وهو يقين وهو فرض لكن لا يقال بانه وقع على جهة النفل بل ان -

01:14:27

لو وجد فهو على وجه الوجوب. فان بلغ في اثنائها او بعدها في وقتها اعاد. ونقف على هذا والله واعلم وصلى الله وسلم على نبينا

محمد وعلى الله وصحابه اجمعين - 01:14:47